السكان في العراق

المقدمة:

سكان الدولة هم المجموعة البشرية التي تسكن ضمن حدودها ومساحتها ، ويتمتعون بمواطنتها ويطبقون ما تقرره قوانينها عليهم من واجبات وما لهم من حقوق والذين يكونون العامل الفعال في انعكاس رغباتها وآمالها ويعملون على تطويرها ويدافعون عنها وعن ممتلكاتها وحقوقها وامتيازاتها وبعملهم هذا يخدمون مجموعهم ويوفرون السيادة والاستقرار لمجتمعهم.

والسكان هم ثروة الدولة البشرية، فهم يبعثون الحياة فيها، والعنصر البشري من عناصر الدولة ومقوماتها الفعالة والحاسمة في استثمار مقوماتها الأخرى قديماً وحديثاً، وهو الأكثر أهمية حتى من العناصر الطبيعية للدولة.

لذا لا تستطيع ان تجد دولة ما فيها التجانس البشري كاملاً وفي الغالب فإن عدد السكان مهماً في توفير قاعدة لبناء دولة قوية، فأهمية هذا العدد في أية دولة تبرز في مقدار قوتها العاملة على شرط أن يتم رفع مستواها النوعي وقدرتها الفنية والعلمية والثقافية من خلال التدريب والتأهيل والتطوير.

و يعد نمو السكان من أبرز الظواهر الديموغرافية اهمية في العصر الحديث إذ يمثل تحدياً هاماً للبشرية، وخاصة لشعوب البلدان النامية والتي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية فيها وتوفير الغذاء لسكانها. ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية – الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها لهذا فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات على المستوى نفسه.

واقع نمو السكان في العراق

يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان اسم (النمو) Growth ويعد النمو السكاني موضوعاً مهماً في الدراسات السكانية كونه يؤثر في الصفة الديناميكية للمجتمع، أو يتصف المجتمع السكاني بطبيعة التزايد أو التناقص العددي للسكان، وهذه الطبيعة تتمثل بالفعاليات الحياتية لا سيما الولادات التي تمثل عامل الزيادة في المجتمع، في حين تمثل الوفيات عامل التناقص فيه ، ومن عناصر نمو السكان أيضاً الهجرة ، إذ يتحدد أثرها في التزايد أو التناقص بحسب اتجاهاتها.

ويعني النمو السكاني بأبسط معانيه الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ، ويعرف هذا الفرق باسم ((الزيادة الطبيعية)) فعندما يولد ٣٥ طفلاً وتحدث ١٠ وفيات بين كل ١٠٠٠ نسمة سنوياً يتزايد عدد السكان بمعدل ٢٥ لكل ١٠٠٠ نسمة أو ٢,٥ % والسبيل الأخر لفهم معدلات النمو السكاني هو من حيث وقت التضاعف أي الوقت الذي يستغرقه السكان ليتضاعف عددهم بمعدل النمو الحالي ، فإذا كان عدد السكان ينمو بمعدل قدره ٢,٥ % فيتضاعفون في غضون ٢٨ سنة تقريباً، والمقصود بنمو السكان هو تغيرهم، من الأقل إلى الأكثر وقد يجوز أن يكون التغير من الأكثر إلى الأقل ويعتمد تغير السكان على حالتين :-

الحالة الأولى: وهي تغير السكان الطبيعي (المقصود به تزايد السكان أو تناقصهم بفعل الولادات والوفيات). **الحالة الثانية:** هي تغير السكان الميكانيكي (ويقصد به تزايد السكان أو تناقصهم بفعل الهجرة من وإلى البلد أو المنطقة التي يسكنوها، وبالنسبة إلى العراق نجد أنه ما يزال في دور النمو الذي سيستمر إلى مدة من الزمن غير قصيرة، ويمكن أن نصف هذا بالنمو السريع وذلك بمقارنته مع كثير من الدول المتقدمة والمتحضرة في العالم كدول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان واستراليا التي تنخفض فيها معدلات نمو السكان بشكل كبير .

وسكان العراق في دور الشباب والحيوية وأنهم يمرون بالمرحلة الثانية من مراحل النمو السكاني وهذه المرحلة تتصف بنسبة عالية من الولادات وقلة في نسبة الوفيات نتيجة السيطرة على انتشار الأوبئة وارتفاع مستوى الخدمات الصحية وتحسن ظروف المعيشة، وهي المرحلة التي يمر بها العراق وكذلك الدول النامية التي قطع معظمها أشواطاً في التطور الصحي والعلمي والثقافي.

نمو حجم سكان العراق (١٩٤٧ – ٢٠١٦) :

يتمثل نمو السكان سواء أكان موجباً أم سالباً بثلاثة متغيرات هي المواليد (الخصوبة)، الوفيات، الهجرة الصافية، ولا يمكن أن يتقرر هذا النمو بمتغير واحد، وانما بجميع تلك المتغيرات ولكن بدرجات متفاوتة، وتؤثر هذا المتغيرات مباشرة في خصائص السكان الرئيسة من حيث حجمهم وتوزيعهم وتركيبهم، ويظهر من خلال الجدول (١) التطور العددي لسكان العراق ومعدلات النمو السنوية، فقد بلغ عدد سكان العراق بحسب تعداد عام ١٩٤٧ نحو (٤٨١٦١٨٥) نسمه وتواصل حجم السكان بالزيادة فأصبح في تعداد عام ١٩٥٧ (٦٣٣٩٩٦٠) نسمه.

جدول (١) تطور أعداد السكان في العراق ومعدل نموهم للمدة (١٩٤٧ – ٢٠٠٧)

السنوات	عدد السكان	نسبة النمو %
١٩٤٧	٤٨١٦١٨٥	٣,١٦
١٩٥٧	٦٣٣٩٩٦٠	٢,٧٩
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٣,١٠
١٩٧٧	١٢٠٠٠٤٩٧	٣,٣٨
١٩٨٧	١٦٣٣٥١٩٩	٣,١٣
١٩٩٧	٢٢٠٢٦٢٤٤	٣,٠٤
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢٠٨١	٣,٠٢
٢٠١٦	٣٦٠٠٠٠٠٠	٢,٥

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٧٧، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧، ٢٠١٦)

وقد تميز هذا التعداد عن سابقه بأنه تعداد شامل وأكثر نجاحاً وتعتبر نتائجه مرضية لأغلب الباحثين في المؤسسات العلمية والبحثية العراقية.

وفي عام ١٩٦٥ بلغ عدد سكان العراق (٨٠٩٧٢٣٠) نسمه وبنسبة نمو بلغت ٣,١٠%، وفي عام ١٩٧٧ أجري في العراق أنجح تعداد وأضخمه في تاريخ التعدادات العراقية ، وقد بلغ عدد سكان العراق (١٢,٠٠٠,٤٩٧) نسمة وبنسبة نمو (٣,٤ %) وهي نسبة مرتفعة تفوق سابقاتها على أن هذا التفوق يعزى إلى الزيادة الطبيعية ، إذ لم يكن للهجرة من العراق وأليه آنذاك تأثير كبير في هذا المجال.

واستمر حجم السكان بالتغير لصالح النمو، حتى بلغ في تعداد عام ١٩٨٧ نحو (١٦,٣٣٥,١٩٩) نسمة وبذلك حصلت زيادة سكانية بمقدار (٤٣٣٥٠٠٠) نسمه تقريباً أي بمتوسط سنوي مقداره (٣٦٢٢٢٣) نسمه وبنسبة نمو (٣,٠ %) وكان لظروف الحرب العراقية – الإيرانية الأثر الواضح في الزيادة السكانية إذ إن السياسة السكانية في العراق آنذاك كانت تتجه إلى تأييد الموقف الذي يدعو إلى دعم الإنجاب وتشجيعه بهدف زيادة حجم السكان.

ويتضح إن سكان العراق قد تضاعف عددهم اكثر من ثلاث مرات خلال اربعين سنة وكانت هناك دوافع سياسية مخططة للزيادة منذ السبعينات واستمرت طوال عقد الثمانينات وقامت الدولة بدعم زيادة السكان، لكن لم يرافق ذلك تخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة موضوع التنمية الزراعية، إذ اخذت الدولة توفر الغذاء عن طريق الاستيراد من الخارج بعد ان تدفقت العوائد النفطية، وأن الدولة كانت تتجه إلى إشعال الفتنة والحروب مع دول الجوار وبدأتها في عام ١٩٨٠ مع الجمهورية الإسلامية ثم مع الكويت عام ١٩٩٠. أما خلال المدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ فقد أشارت نتائج تعداد عام ١٩٩٧ إلى ان حجم سكان العراق بلغ (٢٢٠٤٦٢٤٤) نسمة وبنسبة نمو بلغت (٣%) وهي أخفض مما كانت عليه عام ١٩٧٧ يعزى ذلك إلى الوفيات والهجرة إلى الخارج خلال الحرب العراقية – الإيرانية والعدوان الأمريكي وما رافقه من حصار اقتصادي. أما تقديرات السكان عام ٢٠٠٧ فتشير إلى استمرار نمو السكان على الوتيرة نفسها للتعداد السابق ١٩٩٧ وعليه فقد بلغ عدد سكان العراق نحو (٢٩,٦٨٢,٠٨١) نسمة وبنسبة نمو سنوي (٣%).

وعليه فإن المؤشرات كافة كانت تشير إلى استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعة وبمستوى يقرب من الثبات خلال العقود الثلاثة السابقة وتبعاً لتعدادات السكان التي جرت في العراق خلال السنوات

١٩٤٧ – ٢٠٠٧ ، فإن عدد السكان كان في تزايد مستمر من (٤) مليون نسمة في أول تعداد إلى (٢٩) مليون نسمة في عام ٢٠٠٧ وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت (٣,٠٢ %) سنوياً خلال تلك المدة ، وإلى أكثر من ذلك في أواسط هذه المدة إذ ارتفع المعدل إلى ٣,٤% عام ١٩٧٧ وهذا الارتفاع ناجم عن مستوى مرتفع للخصوبة أتصفت بها أغلب محافظات العراق فاستمر مستوى الخصوبة مرتفعاً و أنخفض قليلاً خلال عقد الثمانينات بسب من الحرب العراقية – الإيرانية ، وقد حصل تغيير في سياسة الدولة السكانية عام ١٩٨٧ لرفع مستويات الخصوبة بعد أن كانت الدولة ترى مرحلة السبعينات والثمانينات زيادة النمو على اساس خططها التنموية، ففي العام المذكور ارتأت بأن الزيادة في عدد السكان لا يكون مشكلة من جهة علاقته بالموارد الطبيعية وبقابلية الأرض الإنتاجية وأكثر من ذلك فإن الدولة لا تتوقع حدوث مشاكل مستقبلية مع زيادة السكان ، ومن هنا جاءت ملاحظاتها بان معدل الزيادة الطبيعية خلال عقدي السبعينات والثمانينات كان في حالة من الثبات الى الحد الذي لم يساهم في زيادة حجم السكان من اجل تحقيق أهداف التنمية ، إذ إن الزيادة السكانية من وجهة نظرها تغذي مباشرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعراق لآنه يعاني من نقص في السكان ومن احتياج إلى مزيد من القوى العاملة لتطوير الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفيما يزداد السكان بمعدل مرتفع يتجاوز ٣,٤% سنوياً ، فإن سياسة الدولة تقضي برفع معدل نمو دخل الفرد إلى ما لا يقل عن ٧% سنوياً لغرض تامين استمرار مستوى معيشي جيد للسكان، ومن أجل تحقيق سياسة الدولة السكانية التي أعلنتها في سنة ١٩٧٨ والقاضية برفع معدلات نمو السكان قد تبنت سياسة تخفيض الوفيات وزيادة مستوى الخصوبة والحد من تيار الهجرة المغادرة.

أما المرحلة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ فقد انخفض خلالها معدل النمو قليلاً قياساً بالمدة السابقة فبلغ نحو ٣,٠٤% وهو يعكس تناقص السكان بسبب من الوفيات أو الهجرة إلى الخارج خلال الحرب العراقية – الإيرانية والعدوان الأمريكي وما رافقها من حصار اقتصادي كانت معظم اثاره على الغذاء والدواء مما ادى إلى الفتك بالشعب العراقي ولاسيما الفئات الصغيرة السن، وتشير التقارير التي صدرت عن العديد من المنظمات (اليونيسيف وجامعة هارفارد وغيرها) إلى ان الارقام الخاصة بنزلاء اجنحة الاطفال في المستشفيات نتيجة لسوء التغذية في ازدياد مستمر، وحدوث نحو (١٧٠ الف) حالة وفاة بين الاطفال في عمر اقل من خمس سنوات عام ١٩٩٢ نتيجة الحصار الاقتصادي ومحدودية الإنتاج المحلي.

وفي عموم العراق كان لنقص الغذاء اثاره الواضحة على وفيات الاطفال دون السن الخامسة من العمر، فقد كانت المعدلات لعام ١٩٨٩ (٢,٣) بالألف ارتفعت إلى (٢,٨) و(٩,٥) و(١٥,٩) و(١٦,٦) بالألف للأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ على التوالي ولإمراض سوء التغذية فقط، اما معدلات وفيات الخدج اقل من ٢,٥ كغم عند الولادة اخذت تتزايد تدريجياً إذ ازدادت من ٤,٥% لعام ١٩٩٠ إلى ١٠,٨ و ١٧,٦ و ١٩,٧ للأعوام ١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٣ على التوالي وبلغت عام ١٩٩٤ نحو ٢١,٧%.

وانتشرت نتيجة نقص الغذاء امراض لم تكن موجودة في العراق، فقد بلغت نسبة انتشار عوق النمو المعتدل ٢٢% وعوق النمو الحاد حوالي ١٧% وانتشار نحو ٢٠% من حالات نقص الوزن لدى الاطفال دون سن الخامسة، وان نقص الغذاء وما رافقه من عوامل متداخلة انعكس على صحة المواطنين عموماً والاطفال بخاصة، مما سيولد كارثة على مستقبل النشأ الجديد وظهور حالات ضعف ووهن في اهم ثروات الدولة المتمثل بالعنصر البشري.

ويوضح جدول (٢) أن معدل نمو السكان الذكور ينحدر بصورة ظاهرة عامي ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ وهذا الانخفاض في تعداد عام ١٩٨٧ يعكس التأثير السلبي للحرب العراقية – الإيرانية على الذكور ممن ساهموا في القتال ومات عدد كبير منهم ، أما الانخفاض في المعدل عام ١٩٩٧ فهو ناجم عن هجرة أعداد كبيرة من الذكور إلى خارج العراق طلباً للعمل وتوفيراً لِمتطلبات الحياة الضرورية داخل العراق فأدى ذلك إلى انخفاض أعداد الذكور وانحدار معدلهم قياساً بمعدل نمو الإناث. أما بعد عام ٢٠٠٣ والغزو الأمريكي للعراق فتشير تقديرات عام ٢٠٠٧ إلى ارتفاع معدل نمو الذكور قياساً بالمدة السابقة (١٩٨٧ – ١٩٩٧) بسبب من عودة الكثير من المهاجرين والمهجرين إلى العراق.

وفي الفترة ٢٠٠٧ الى ٢٠١٦ فقد قدرت وزارة التخطيط، أن عدد سكان العراق لعام ٢٠١٦ بلغ ٣٦ مليون نسمة، وقد كانت نسبة الذكور مرتفعة مقابل الاناث حيث بلغت ٥٠,٥% مقابل ٤٩,٥%.
واكدت أن نسبة السكان بعمر أقل من خمس سنوات بلغت حوالي ١٥%، ومن هم بعمر ٥-١٤ سنة ٢٥%"، مبيناً أن "نسبة السكان في سن العمل، أي بعمر 64-15سنة، بلغت نحو ٥٧%، ما يعني أن المجتمع العراقي مجتمع فتي يتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع يصل إلى ٣%.
وأكد المتحدث باسم الوزارة، أن "معدل النمو السكاني وعلى الرغم من انخفاضه إلى ٢,٥% في المدة الأخيرة، إلا أنه ما يزال مرتفعاً قياساً بدول المنطقة"، لافتاً إلى أن "نسبة السكان الحضر في العراق بلغت ٧٠% مقابل ٣٠% من سكان الريف.

أما نمو السكان بحسب البيئة فإن المعدلات تشير إلى ارتفاع مستوياتها في المناطق الحضرية إلى ٥,٣ % خلال المدة ١٩٦٥- ١٩٧٧ مقابل ٠,٩ % لسكان الريف وهو يعكس الهجرة المستمرة من الريف إلى المناطق الحضرية وأنخفض المعدل المشار اليه خلال المدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ إلى نحو ٢,٣ % لسكان الحضر مقابل ارتفاع معدل نمو المناطق الريفية إلى ٤,١ % وذلك بسبب ظروف الحصار التي جعلت حرفة الزراعة حرفة رئيسة لجذب الأيدي العاملة فغادرت أعداد كبيرة إلى الريف وقلت الهجرة نحو المدينة.

جدول(٢) معدل النمو لسكان العراق حسب النوع والبيئة ١٩٧٧ – ٢٠٠٧

السنوات	الحضر	الريف	ذكور	أناث
١٩٧٧	٥,٣	٠,٩	٣,٥	٣,٣
١٩٨٧	٤,٦	٠,٦	٣,١	٣,٢
١٩٩٧	٢,٣	٤,١	٢,٧	٣,٤
٢٠٠٧	٢,٧	٣,٤	٣,١	٢,٩

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧، ٢٠٠٧.

وبذلك يعد النمو السكاني مرتفعاً بالمقاييس العالمية فقد سجلت المدة ١٩٩٧ – ٢٠٠٧ معدلاً للنمو يزيد عن المتوسط في الوطن العربي ٢,٨ % والدول النامية ٢,٢% وإذا استثنينا دول مجلس التعاون الخليجي فإن العراق يفوق ما يناظره في بقية الأقطار العربية ، وارتفاع المعدل يعكس حالة من قلة الوعي وانخفاض المستوى الثقافي والعلمي في العراق خلال المدة التي سبقت عام ١٩٩١ أي المدة (١٩٧٧ – ١٩٨٩) ، ونجم عن الأوضاع المشار إليها ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعة آنذاك لاسيما أن السياسة السكانية مشجعه على النمو خلال المرحلة المشار اليها (١٩٧٧ – ١٩٨٩) ولكن بعد عام ١٩٩١ تناقصت معدلات الهجرة الوافدة كثيراً وبقي معدل النمو السكاني مرتفعاً في النصف الأول من عقد التسعينات بسبب من استمرار مستوى الخصوبة على ارتفاعه مقابل انخفاض في معدل الوفيات غير أن الظروف الصحية التي يمر بها العراق حتمت حدوث انخفاض تدريجي للخصوبة في النصف الثاني من عقد التسعينات وحتى عام ٢٠٠٠ إذ أن الشواهد تشير إلى انخفاض معدل النمو خلال المدة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠ إلى نحو ٢,٩% سنوياً وهذا الانخفاض يشمل أيضاً أغلبية الأقطار العربية والبلدان النامية والصناعية وهو لايزال مستمر في العراق حتى عام ٢٠٠٧ ، والسبب في ذلك هو هجرة أعداد كبيرة من الشباب إلى الخارج بسبب ظروف الحصار ، فضلاً عن التوجه نحو تنظيم الأسرة وتصغير حجمها مجاراة للظروف الحالية للعراق.

نستنتج مما تقدم ان معدلات النمو في العراق اخذت بالانخفاض البسيط جدا فقد تراجعت من ٣,٣٨% سنة ١٩٧٧ إلى ٣,١٣% سنة ١٩٨٧ وتراجعت نحو ٣,٠٤% عام ١٩٩٧ وإلى ٣,٠٢% عام ٢٠٠٧ ولكنها مازالت من اعلى المعدلات بالعالم، فهي اعلى من معدل النمو العالمي واعلى من معدل في الدول النامية، وهو يتطلب اعتماد العراق سياسة سكانية رشيدة تقوم على تخفيض معدلات نمو السكان فيه، فهو يتمتع بحجم سكاني مقبول مادام أن بعض موارده لم تستثمر والبعض الأخر لم يستثمر بصورة مثلى إلى حد الأن. كذلك سياسة تركز على النوع وليس العدد فقط لآن تنمية الموارد

البشرية من خلال رفع مستوى التأهيل العلمي والخبرة ورفع المستوى الثقافي من شأنه أن يعوض عن العدد الكبير غير المؤهل علمياً وحضارياً. وخير مؤشر على ذلك الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل ، فقد بلغ عدد العاطلين في العراق نحو ٢٧% لسنة ٢٠٠٧، ومستوى المعيشة متدن عند النسبة الغالبة من السكان. ويمكن الحصول على معدل نمو سكاني منخفض من خلال التركيز على تخفيض معدلات الإنجاب بصورة تدريجية ، والعناية بصورة جدية بمسألة التعليم الإلزامي والقضاء على الأمية، إذ أن التعليم يعد من أهم العوامل المؤثرة في معدل نمو السكان، وهو الأداة المهمة لتطبيق أية سياسة ، وكذلك تبقى العناية بتوفير الخدمات المختلفة للسكان في حضر العراق وريفه لما لها من أثر في تحقيق تغيرات سكانية مرغوبة.

العوامل المؤثرة في نمو السكان في العراق

تعد ديناميكية السكان المعبر عنها بالنمو السكاني من الظواهر الديموغرافية ذات الأهمية البالغة التي تسعى الدراسات المختلفة لا سيما في جغرافية السكان إلى التعرف على مكوناتها وحساب معدلاتها وإمكانية التنبؤ لها، ومدى تأثيرها على الحيز الجغرافي، على أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا على وفق دراسة ثلاثة عناصر تشترك بالضرورة في تحديد حجم السكان وتغيره وتحليلها معدل نموه في أي إقليم، وتتمثل تلك العناصر في الولادات والوفيات والهجرة.

وتتأثر هذه العناصر وفاعليتها في أي مجتمع بمنظومة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية لذلك المجتمع التي تسهم بدرجة أو بأخرى في تباينها عبر المكان والزمان، وعليه فإن دراسة العوامل المؤثرة في نمو السكان تتطلب أساساً التعرف على تلك العناصر الثلاثة ومدى تفاعلها وتأثرها في تلك المتغيرات وبيان مهمة كل منها في هذا المجال، ولذلك سوف ندرس العوامل المؤثرة في نمو السكان ورصد أثرها على عناصر السكان وتحليلها والكشف عن مدى اسهامها في ظاهرة النمو، وعلى نحو ما سيرد تباعاً.

أولاً: المواليد :- تعد المواليد إحدى العناصر الأساسية الفاعلة في التغير السكاني ، فهي المؤثر الرئيس في زيادة الحجم الكلي للسكان ، وغالباً ما تفوق عنصري الوفيات والهجرة ، لذا فهي تأتي من حيث الأهمية في المقام الأول من بين العناصر الضابطة للنمو السكاني ، وتتجلى أهميتها ودراستها في رسم الخطط المستقبلية لبرامج التنمية البشرية. لاسيما فيما يتعلق منها برعاية الطفولة والأمومة والخدمات المجتمعية المختلفة ، فضلاً عما للمواليد من أثر جلي في التركيب العمري للسكان، وذلك لأن ارتفاع مستوياتها يؤدي إلى اتساع في قاعدة الهرم السكاني ، مما يساعد على وجود ما يعرف بظاهرة (التجديد) في السكان ، وإلى انخفاض نسبة كبار السن ، وعلى أن هذا الأتساع في قاعدة الهرم السكاني وضيق قمته سيفضي بالضرورة إلى آثار اقتصادية واجتماعية تنعكس على مسيرة التنمية والبرامج المجتمعية المختلفة بما في ذلك موضوع توفر الغذاء فالأطفال دون السنة الاولى يحتاجون إلى غذاء معين ودون ٥ سنوات أيضاً غذاء معين.

ويعد معدل المواليد الخام من أبسط المقاييس وأكثرها استعمالاً وشيوعاً في الدراسات السكانية، ويعبر عنه بالمعادلة الأتية : $\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في السنه}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times ١٠٠$

وبموجب هذا المقياس تصنف معدلات المواليد إلى :-

أ- مرتفعة ، إذا تجاوزت (٣٥ بالألف)

ب- متوسطة ، إذا ما تراوحت بين (٢٠ – ٣٥ بالألف)

ج- منخفضة ، إذا كانت أقل من (٢٠ بالألف).

وقد بلغ معدل المواليد الخام في العالم للمدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ نحو (٢٣,٧) بالألف وفي الدول النامية (٢٦,٥) بالألف وفي الوطن العربي (٣١,٩) بالألف. ويعد المعدل الأخير مرتفعاً في حين يقع المعدل العالمي والدول النامية ضمن الفئة الوسطى وفقاً للتصنيف السابق ، ويرتفع هذا المعدل في الدول الإسلامية فيبلغ (٣٧,٩) بالألف للمدة نفسها، أما في العراق فأن معدل المواليد الخام كان مرتفعاً إذا ما قورن ببقية دول العالم ولاسيما المتقدمة منها .

العوامل المؤثرة في معدلات المواليد في العراق :

ثمة عوامل متداخلة تؤثر بدرجة أو بأخرى في معدلات المواليد في العراق سنتناولها على النحو التالي :-

١. السياسة السكانية :- أخذ الإنجاب يحظى في العراق بعناية رسمية فوضعت تشريعات بين عام ١٩٧٨ و ١٩٨٠ والسنوات اللاحقة ولغاية ١٩٩٠ تحفز الأفراد على زيادة معدلات المواليد ، ومن خلال تلك التشريعات والاجراءات يظهر أن الدولة كانت تشجع على الزواج وعلى الإنجاب ، وتحفز الأفراد على زيادة معدلاته ، ولا عجب في ذلك فالعراق لا يزال قليل السكان بالنسبة لرقعته الجغرافية ووفرة موارده التي تستوعب أعداد مضاعفه لعدد السكان الحاليين، وزيادة عدد السكان مع التقدم الاقتصادي يعطي مكانه أكبر للعراق في المجتمع الدولي.

وفي هذا الإطار أيضاً تجدر الإشارة إلى أن السياسة السكانية التي اعتمدت في العراق خلال العقود الثلاثة الماضية كانت قد شهدت تغيرات واضحة ، فعندما حصلت الوفرة المالية النفطية عام ١٩٧٤ بدأت الأموال والعوائد تتراكم مما دفع بالدولة إلى استثمارها في المجالات الاقتصادية والخدمية الأمر الذي أدى إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة مما اضطر إلى فتح أبواب الدولة أمام العمالة المصرية التي أخذت تتدفق إلى العراق منذ منتصف السبعينات ، كذلك سياسة الدولة السكانية منذ منتصف عقد السبعينات تشجع على زيادة معدلات الإنجاب بهدف زيادة حجم السكان واستمرت خلال عقد الثمانينات فقدمت الدولة التسهيلات العديدة في هذا الشأن منها الشروع بتقديم سلف الزواج ، وتأجيل استقطاع السلفة لمدة خمس سنوات مقترناً بحذف بعض أقساطها تبعاً لعدد الأطفال. كذلك فتح سلفة المصرف العقاري لبناء دار سكنية لمن لديه أربعة أطفال فأكثر ، أردفت بمخصصات شهرية يزداد مقدارها بدءً من الطفل الرابع فما فوق فضلاً عن أن الأسبقيات في توزيع الدور والأراضي السكنية كانت لصالح المتزوجين فضلاً عن قوانين منع عمليات الإجهاض ، وفرض بعض القيود على استعمال موانع الحمل، والتوسع في فتح دور الحضانة ورياض الأطفال ، وكذلك صدرت عدة تشريعات وقوانين وأنظمة تتعلق بشؤون المرأة ومراعاة ظروفها العائلية والاجتماعية وأوضاعها البيولوجية والصحية.

٢. الحروب وظرف الحصار الاقتصادي :- للظروف السياسية التي مر بها العراق من حروب وأزمات وحصار اقتصادي كان لها الدور الواضح في التأثير بمستوى الولادات سواء بالارتفاع أو الانخفاض ، وقد يكون للحرب العراقية الإيرانية مهمة كبيرة في انخفاض مستوى الخصوبة خلال مدة الثمانينات إذ يبتعد الذكور عن منازلهم لأغلب الوقت بسبب وجودهم في ميادين القتال. أو هروب بعضهم من صفوف الجيش واختبائهم في مناطق أخرى بعيداً عن مساكنهم وعوائلهم ، وكذلك عزوف شريحة واسعة من الشباب ولا سيما العسكريين عن الزواج نتيجة لمشاعر الإحباط واليأس من الحياة الذي أنتابهم وتوجسهم من المصير الذي ينتظرهم في جبهات القتال آنذاك ، فترتبت على ذلك أن انخفضت معدلات الزواج فضلاً عن وفاة كثير من الشباب وترمل العديد من النساء بعد أن فقدن أزواجهن في تلك الحرب التي استمرت نحو ثمان سنوات، يضاف إلى ذلك استمرار بعض السكان في المناطق النائية بعدم الأخبار عن حوادث الولادات التي غالباً ما تقع خارج المستشفيات والمؤسسات الصحية هو ما أنعكس على مستوى الخصوبة وكل تلك المؤثرات أسهمت بصورة أو بأخرى في انخفاض معدلات المواليد الخام في العراق.

ومنذ عام ١٩٨٨ من القرن المنصرم ، شهد معدل الولادات ارتفاعاً نسبياً إذ بلغ عام ١٩٩٣ نحو ٣٤,٢ بالألف ، ولعل من بين أقوى الأسباب المؤثرة في هذا الارتفاع يكمن في توقف الحرب العراقية – الإيرانية وتسريح العديد ممن ساهموا في جبهات القتال فضلا عن التسجيل الشامل لحوادث الولادات في عموم العراق على أثر الظروف الصعبة التي نشأت من جراء فرض العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي من المنظمة العالمية للأمم المتحدة بعد غزو العراق للكويت في آب عام ١٩٩٠ وفرض الحصار الاقتصادي واللجوء إلى العمل بنظام البطاقة التموينية ، إذ حرص السكان بشدة على تسجيل مواليدهم الجدد مباشرة لضمان حصولهم على الحصص التموينية المقررة، فضلاً عن تنامي وتائر وعي السكان والارتفاع النسبي لمعدلات الزواج على الرغم من صعوبة العيش وقساوة الظروف الاقتصادية، ومن ثم الارتفاع النسبي لمستويات الخصوبة.

ولظروف حرب الخليج وما تلاها من حرب على العراق عام ٢٠٠٣ أثر كبير على مستويات الخصوبة في العراق، فقد ظهرت العديد من الأوبئة والأمراض المستعصية أبرزها أمراض السرطان وأمراض العقم التي ارتفعت بصورة ملحوظة نتيجة المواد الملوثة والإشعاعات التي استعملت في الحرب الأخيرة على العراق، كلها عوامل لها الأثر الواضح على النمو السكاني في العراق.

٣. **العوامل الاجتماعية والبيئية :-** أن للعوامل البيئية والاجتماعية أثر كبير في مستوى الخصوبة (الولادات) إذ يتباين معدل الولادات مكانياً بين الريف والحضر مثلما يتباين زمانياً من سنة إلى أخرى فقد بلغ في المناطق الحضرية (٤٤) بالألف مقابل (٤٩) بالألف في المناطق الريفية عام ١٩٧٧ على حين بلغ معدل المواليد (٣٥) بالألف في الريف مقابل (٢٤) بالألف في الحضر لعام ١٩٨٧ ، على حين وصل في المناطق الريفية إلى (٣٧) بالألف مقابل (٢١,٣) بالألف في المناطق الحضرية لعام ١٩٩٧ ، أما عام ٢٠٠٧ فقد أنخفض معدل المواليد في المناطق الريفية إلى(٣٤) بالألف على حين في المناطق الحضرية ارتفع إلى(٢٧) بالألف، ويعود التباين بين الريف والحضر إلى الاختلاف في مستوى المعيشة والمهنة والمستوى الثقافي والصحي والحضاري للسكان.

وبما أن سكان الريف يؤلفون نحو (٣٠%) والسكان الحضر (٧٠%) لعام ٢٠٠٧ فإن ثمة عوامل وظروف بشرية توافرت وتفاعلت مع بعضها ، فأسهمت بصورة أو بأخرى في ارتفاع معدل المواليد الخام في المناطق الريفية قياساً بالمناطق الحضرية ، أو أنها جعلت من ذلك في أقل تقدير أمراً اعتيادياً ومألوفاً ومتوقعاً ، فما تراكم من موروث قيمي اجتماعي – اقتصادي ممثلاً بالعادات والتقاليد وطبيعة العمل ونظم الإنتاج السائدة يشير بما لا يقبل الشك إلى توافر كل المسوغات التي تساعد السكان على زيادة النسل ، فالزواج المبكر – وهو الشائع في عموم الريف – أمر من شأنه أن يزيد من الإنجاب لأنه يعني إطالة مدة الحياة الزوجية ، ومن ثم يتيح فرصة وافية للإنجاب مما لو حصل الزواج في أعمار متأخرة ، أما تعدد الزوجات فهي ظاهرة مألوفة في المناطق الريفية تسهم في زيادة عدد المواليد من جهة ، والتخفيف من وطأة ظاهرة الترمل من جهة أخرى.

أما في الجانب الاقتصادي فإن زياد إنجاب الأطفال يعني في المستقبل المنظور زيادة في قوة العمل وهي ضرورة تمليها طبيعة نمط الحياة السائدة والعلاقات الإنتاجية في العملية الزراعية التي تتطلب المزيد من الأيدي العاملة بغية تحقيق أهداف اقتصادية ، ولعل هذا الاتجاه يتماشى مع الطروحات والنظريات التي تقول بارتفاع الخصوبة لدى المزارعين، وكذلك فإن المرأة الريفية ما زالت تنظر إلى زيادة الإنجاب على أنه أمر من شأنه أن يزيد من أواصر العلاقة الزوجية ويثبت زوجها بها فيبعدها ذلك عن مخاطر الطلاق ، وبالنتيجة فإنها تعزز من منزلتها لدى زوجها ومكانتها عند الأهل والأقرباء والمجتمع ، إذ لايزال معظم السكان في الريف يحملون أفكاراً اجتماعية معينة عن الإنجاب والتباهي في عدد الأولاد الذين ينجبونهم.

ويلاحظ في العراق أن متوسط عمر الأنثى عند الزواج قد ارتفع من (٢٠,٩) سنه إلى (٢٢,٣) سنه للمدة (١٩٧٧ – ١٩٨٧) على أن هذا الارتفاع قد أثر سلباً على معدل الخصوبة من (٧,٥) إلى (٥,٨) مولود لكل امرأة للمدة المذكورة ، واستمر بالارتفاع حتى عام ١٩٩١ إذ بدأ بالانخفاض خلال عقد التسعينات وتشير تقديرات الأمم المتحدة بأن معدل الخصوبة الكلية في العراق سينخفض مستقبلاً ، إذ سينحدر من (٣,٨) مولود / امرأة عام ٢٠١٥ إلى (٣,٣) مولود/ امرأة عام ٢٠٢٠، وبالمثل فإن معدل المواليد سيميل إلى الانخفاض للسنوات المشار اليها آنفاً، إذ سجل (٢٩,٥) و(٢٦,٣) بالألف على التوالي.

ولعل السبب في ذلك يعود إلى السياسة السكانية التي أنتهجها العراق بعد الحرب العراقية– الأمريكية أثر غزو العراق للكويت وما تلاها من ظروف الحصار الاقتصادي ودور جمعية تنظيم الأسرة الداعي إلى تصغير حجمها يرافقها ارتفاع مستوى التعليم والدخل ومتوسط العمر عند الزواج ، كل ذلك يعمل على خفض معدلات المواليد بأشكاله كافة في المستقبل المنظور.

٤. مستوى الدخل: يعد الدخل الشهري من العوامل المهمة المؤثرة في الخصوبة السكانية إذ أنه يؤثر في عدد المواليد الذي يمكن للأسرة أن تعيلهم وتوفر لهم حياة مناسبة ، فضلاً عن أنه يؤثر في نسب الزواج ، إذ أن الزواج بحاجة إلى تكاليف مادية كبيره سواء للمهر والتكاليف الأنية للزواج أم تحمل تكاليف

تكوين أسرة جديدة ، ويؤثر دخل الأسرة في نوع السكن وكذلك في مستوى التعليم لاسيما في المرحلة الإعدادية وما بعدها وبالمحصلة النهائية يؤثر الدخل على المستوى الصحي والمعيشي بصورة عامة .
وقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين متوسط الدخل للأسرة ومعدل الإنجاب، ومنها دراسة أجريت في عام ١٩٨٧ أظهرت تفاوتاً ملحوظاً بين مستوى الدخل وعدد المواليد ، إذ بلغت نسبة اللواتي لديهن أكثر من ٤ أطفال من ذوي الدخل المنخفض (١٠٠ – ٢٩٩) ديناراً نحو (٤٨,٣%) في حين كانت نسبة ذوي الدخل المرتفع (٥٠٠ – ٦٩٩) ديناراً نحو (١٣,٨%) ، وتعد الدراسات التي تعنى بموضوع توزيع الدخل ومدى التعاون ومستوى الرفاهية ومالها من تأثيرات اجتماعية واقتصادية سواء كان على المستوى الفردي أو الجماعي ، ذات أهمية كبيرة في الدول النامية ، وأن النجاح في التعامل مع هذه المتغيرات المتداخلة مع بعضها ينعكس إيجاباً على معدلات الخصوبة ومن ثم النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والبشرية على حد سواء.
ثانياً : الوفيات:- تعد الوفيات عنصراً مهماً من عناصر تغير السكان إذ تفوق في أثرها عامل الهجرة وأن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، كذلك تتنافس مع الولادات في أنها أكثر ثباتاً ويمكن التحكم في مستواها ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل وفي توزيعهم وتركيبهم أيضاً لاسيما التركيب العمري إذ ترتبط الوفيات دائماً بمستوى العمر ولذا يلقى التحكم في الوفيات قبولاً أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة.

ومن هنا تكمن أهمية دراستها على أن معدلات الوفيات تتباين من بلد إلى أخر ، ومن منطقة إلى أخرى و من مده زمنية إلى أخرى ، وذلك تبعاً لتأثير منظومة من المعطيات البيئية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية ، مع أدراكنا أن مؤثرات الواقع المعاصر والتوجهات المستقبلية تشير إلى أن نسبة الوفيات في طريقها إلى الانخفاض تحت تأثير التطورات التي شهدتها القطاعات الصحية والمجتمعية ، وتحسن المستويات المعيشية وتنامي برامج التنمية البشرية في معظم بلدان العالم.
وفي العراق يتجه منحنى الوفاة نحو الانخفاض التدريجي ، فقد أنخفض معدل الوفيات الخام من (١٧,٨) بالألف في سنة ١٩٦٥ إلى (١٠,١) بالألف سنة ١٩٧٥ ، وفي عام ١٩٨٦ أنخفض المعدل إلى (٨,٦) بالألف ، وهو أقل من مستوى الوطن العربي ، وكانت نسبة انخفاض ذلك المعدل تزيد على (٦٠%) عن مدة الخمسينيات (١٩٥٠ – ١٩٥٥) ، كما أزداد أمد الحياة عند الميلاد من ٤٤ سنة إلى ٦٢ سنة خلال المدة ذاتها ، أي بما يزيد عن ١٨ سنة، وهو أكثر من مستوى تزايد مجموعة الدول النامية و أجمالي الوطن العربي ، مما يشير إلى تحسين المستوى الاجتماعي وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين.

ويتضح من جدول (٤) أن معدل الوفيات أنخفض إلى (٩,٢) بالألف لعام ١٩٨٧ بعد أن كان عام ١٩٧٧ ما يقارب (١١) بالألف وهذا المعدل يمثل مستوى جيد مقارنة بالعديد من دول العالم ، وقد استمرت معدلات الوفيات بالانخفاض حتى وصلت عام (١٩٨٩ – ١٩٩٠) إلى (٨) بالألف كما دلت على ذلك المؤشرات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء، أما عام ١٩٩٧ فقد ارتفع معدل الوفيات الخام إلى (٩) بالألف ويعود ذلك إلى ظروف الحصار وتردي الخدمات الصحية نتيجة للتدمير الحاصل في البنية التحتية والتي طالت المستشفيات والمراكز الصحية مما أدى إلى تردي الاوضاع الصحية للمواطنين وتراجع الخدمات الطبية المقدمة جراء النقص الحاصل في المستلزمات العلاجية والوقائية والادوية، وبعد ذلك تسببت الأمراض التي تصيب المواطنين في ارتفاع عدد الوفيات خلال المدة (١٩٩٦-١٩٩٩) وبالزيادة السنوية البلغة ١٧%، وكذلك ارتفاع الاصابات بأمراض القلب والضغط والسكري والاورام السرطانية فضلاً عن الامراض الانتقالية مثل الخناق والاسهال والسعال والحصبة وشلل الاطفال، مما ادى إلى ارتفاع معدل الوفيات الخام لاسيما الاطفال الرضع لكل ألف ولادة حية من (٨٧,٣) حالة وفاة للمدة (١٩٩٠- ١٩٩٤) إلى (١٠٧,٣) حالة وفاة للمدة (١٩٩٩-١٩٩٤)، وارتفاع معدل الوفيات الاطفال دون سن الخامسة من (٩١,٥) حالة وفاة للمدة (١٩٩٤-١٩٩٠) إلى (١٣٠,٦) حالة وفاة خلال المدة (١٩٩٩-١٩٩٤)، وارتفاع معدل وفيات الأمهات في سن الحمل لكل مئة ألف ولادة من (١١٧) حالة وفاة للمدة (١٩٩٤-١٩٩٠) إلى (٢٩٤) حالة وفاة للمدة (١٩٩٩-١٩٩٤).

وقد ساهمت مذكرة التفاهم المعروفة (النفط مقابل الغذاء والدواء) في توفير الادوية وبعض المستلزمات الضرورية لتحسين الخدمات الصحية، الا انها كانت دون المستوى المطلوب من حيث نوعية الخدمات المقدمة لعدم مواكبتها للزيادات السكانية الحاصلة على حين أنخفض المعدل عام ٢٠٠٧ إلى (٦) بالألف ، مما لا شك فيه أن استمرار انخفاض معدلات الوفيات يعود إلى التطور الصحي والاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العراق إذ حظي هذا القطاع بعناية كبيرة ومتزايد من قبل الدولة مما كان له الأثر البالغ في تحقيق نتائج إيجابية في خفض معدلات الوفيات إلى مستوى أدنى مما كانت عليه في المُدد السابقة.

جدول (٤) معدلات الوفيات في العراق للمده ١٩٧٧ – ٢٠٠٧

السنة	معدل الوفيات(*) بالألف	السنة	معدل الوفيات بالألف
١٩٧٧	١١,١	١٩٩٣	٧,٤
١٩٧٨	١٠,٤	١٩٩٤	٧,٩
١٩٧٩	٩,٨	١٩٩٥	٨,١
١٩٨٠	٩,٦	١٩٩٦	٨,٦
١٩٨١	١٠,٣	١٩٩٧	٩,٠
١٩٨٢	١٠,٧	١٩٩٨	٩,٤
١٩٨٣	١١,٣	١٩٩٩	٨,٢
١٩٨٤	١١,٢	٢٠٠٠	٧,٣
١٩٨٥	١٠,٥	٢٠٠١	٧,١
١٩٨٦	١٠,٢	٢٠٠٢	٦,٩
١٩٨٧	٩,٢	٢٠٠٣	٦,٦
١٩٨٨	٨,٧	٢٠٠٤	٦,٤
١٩٨٩	٨,٢	٢٠٠٥	٦,٣
١٩٩٠	٨,٠	٢٠٠٦	٦,١
١٩٩١	٧,٣	٢٠٠٧	٦,٠
١٩٩٢	٧,١	المعدل	٨,٦

المصدر : - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية السنوية (١٩٧٧ – ٢٠٠٧).

(*) تم استخراج المعدلات وفق المعادلة الأتية :- $\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{مجموع الوفيات خلال سنه}}{\text{مجموع السكان في منتصف السنه}} \times ١٠٠٠$

العوامل المؤثرة في معدلات الوفيات :

ثمة عوامل متداخلة تؤثر بدرجة أو بأخرى في معدلات الوفيات وتباينها في العراق ، سنتناول أهمها على النحو الاتي :

١. مستوى الخدمات الصحية : تعد الخدمات الصحية من أهم الخدمات المجتمعية *Community services* التي تسهم في خفض معدلات الوفيات وهي تسعى إلى تأمين الوقاية الصحية ، وتقديم الخدمات العلاجية للسكان عبر مؤسسات القطاع الصحي التي تتدرج مستوياتها بصورة هرمية *Hierarchical* من المركز الصحي الفرعي إلى الرئيس، فالمستشفيات العامة والمتخصصة وعلى الرغم من التطور الكمي النسبي الذي شهده القطاع الصحي في مؤسساته المختلفة في غضون السنوات الثلاثين المنصرمة كما يشير إلى ذلك جدول (٥) إلا أن عدد المستشفيات والمراكز الصحية والملاكات الطبية في العراق يسير بوتيرة أبطأ من الحجم السكاني المتنامي فيها ، وبعبارة أخرى فإن هذه البيانات تعكس تحسناً نسبياً في الظروف الصحية في العراق ، ولكنها لا تعكس المشكلات الفعلية الصحية ، فضلاً عن عدم كفايتها من الناحية الكمية ، فإن مستوى الأداء ونوعية الخدمة مازال دون المستوى المأمول ، كما وأن كثيراً من المناطق الريفية النائية في العراق لا تتوفر فيها المؤسسات الصحية وتفتقر للحدود الدنيا من الخدمات الصحية ويتضح ذلك بصورة جلية من خلال مقارنة واقع الخدمات الصحية في الريف مع معايير الإسكان الريفي التي حددت المساحة التي يخدمها المركز الصحي الرئيس بـ (٣,٥) كم والمساحة التي يخدمها المركز الصحي الفرعي بـ (١,٥) كم.

جدول (٥) نمو عدد السكان والمؤسسات الصحية في العراق ١٩٧٧ ــ ٢٠٠٧

السنوات	عدد سكان العراق	عدد المؤسسات الصحية		
		مستشفى	مركز صحي	عيادة شعبية
١٩٧٧	١٢٠٠٠٤٩٧	١٦٧	١٤٤٥	١٠٢
١٩٨٧	١٦٦٥٩٤٤٠	١٨١	١٦١٢	١٣٣
١٩٩٧	٢٢٠٤٦٢٤٤	٢٠٤	١٦٨٢	١٨٧
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢٠٨١	٢٣٢	١٧٦٠	٢٤٦

المصدر وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان للأعوام ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧، تقديرات السكان لعام ٢٠٠٧.
وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٧، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ ، صفحات متفرقة.

٢. ظروف السكن :- تعد الظروف السكنية جزء لا يتجزأ من منظومة البيئة الصحية التي يعيش في كنفها الإنسان ، لذا فإن مؤشراتها السلبية تؤثر بالضرورة في الأوضاع الصحية للسكان ومن ثم فهي تؤثر في معدلات الوفيات نظراً لعلاقة الارتباط القوية والمتداخلة بين هذه المتغيرات ، وتفصح في معدلات مسح الأحوال المعيشية في العراق الصادرة عن وزارة التخطيط ، كذلك تقرير التنمية البشرية بأن العجز السكني في العراق بلغ عام ١٩٧٧ نحو (٣٥٣,٨١٣) وحدة سكنية إذ وصلت عدد الأسر إلى (٢,٤٩٤,٣٠٧) على حين لم يتجاوز عدد الوحدات السكنية (٢,١٤٠,٤٩٤) وحدة سكنية ، وتضاعف هذا العجز السكني في عام (٢٠٠٧) إذ وصل إلى أكثر من (١,٦٥٤,٢١٢) وحدة سكنية وهذا دليل على وجود وضع مترد، فعلى الرغم من تطور أعداد الوحدات السكنية في المناطق الحضرية والريفية خلال السنوات القريبة الماضية إلا أنها لا تواكب الحجم السكاني الهائل والانشطار العائلي، غير أن عند حساب متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة هو ستة أشخاص وهو المتوسط الأقرب إلى الواقع فإن العراق يحتاج إلى ما يقارب (٣) مليون وحدة سكنية لسد العجز الحاصل حاليا.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الوحدات السكنية المبنية بمواد غير دائمة – كالبيوت الطينية ومن هي في عداد الصرائف والأكواخ والخيم ، إذ أن معظم المساكن في أغلب المناطق الريفية تكون على هذه الشاكلة وهي تعكس بتواضعها وازدحامها بل وبؤسها أحياناً الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ما تزال سائدة في كثير من أرياف العراق ، إذ أن غالبية بيوت سكان الريف والقرى العشوائية بدائية تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات بل لا يمكن الاعتداد بصلاحية معظمها للسكن البشري خاصة في حالات التداخل الواضح بين سكن الفلاح وحظائر حيواناته الذي يعد أمراً مألوفاً بحكم ما أعتاد عليه سكان الريف ، وإذا ما علمنا أن أغلبها لا تتوفر فيها خدمات مياه الاسالة وغير مجهزة بالكهرباء ، فإن الأوضاع هذه تستدعي وقفة تقويمية جادة لمجمل قضايا المنظومة التخطيطية والتنموية واكثرها إلحاحاً قضية السكن، وتوفير الأجواء الملائمة للعمل بالنسبة للمرأة بخاصة، والتعليم بالنسبة للأطفال ، وهو بذلك يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجاباً في الحالة الصحية الجسمية والنفسية لأفراد الأسرة وفي مستوى أداء العمل (الإنتاجية) والأداء التعليمي في آن معاً، أي أن تأثيره قوي ومباشر في التنمية البشرية وبالتالي في مجمل عملية التنمية.

٣. مستوى دخل الفرد والوضع الغذائي:- يعد الدخل من أهم المتغيرات المؤثرة في معدلات الوفيات مادام يتحدد على أساس المستوى المعاشي للفرد، إذ إن انخفاض مستوى الدخل يحول دون بلوغ المستويات الغذائية والسكنية والثقافية المعقولة للسكان.

٤. الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية: يعاني العراق من أوضاع شديدة التدهور بسبب الواقع المرير الذي تعانيه مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وهو مرتبط بأخطاء النظام السابق التي نجمت عنها الحروب والحصار الاقتصادي والدمار الاجتماعي مما أثر على جوانب الحياة كافة ومنها الجانب الاجتماعي فضلاً عن سلطة القمع والقهر والتهجير التي مارسها النظام السابق ، كل هذه الظروف القاسية ألقت بظلالها على العائلة العراقية التي فقد الكثير منها أحد الوالدين وعادة ما يكون الأب ، وهذا المشهد السياسي أثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الظروف الاقتصادية وهو ما

أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر المدقع في العراق والتي تطال أكثر من (٤٥%) من أفراد المجتمع العراقي الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً ، وفي مجال الخدمات هناك وضع كارثي أشار إليه بجلاء أول مسح عن احوال المعيشة في العراق أجرته وزارة التخطيط والأنماء العراقية عام ٢٠٠٤ ، وفيما يتعلق بتأثير الحروب ظهر عدم انتظام الهرم السكاني ليعكس انخفاضاً نسبياً لعدد الذكور بعمر (٣٥ – ٤٩) عاماً إذ انخفضت نسبة السكان من الذكور لهذه الأعمار بنسبة (١٢%) وفي المؤثرات الصحية قدر معدل وفات الأمهات بنحو ١٩٣ لكل ١٠٠ ألف ولادة ، أن هذا الانحدار المريع في مؤشرات التنمية البشرية في العراق قد ساهم وعلى نحو واضح وصريح في الضغوط الاقتصادية والمعيشية على العائلة العراقية وهي ضغوط ساهم فيها النظام العراقي والنظام الدولي الراهن على حدٍ سواء.

وتشكل البطالة أحد أبرز الأولويات في أجندة الحكومة العراقية الحالية وبخاصة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة العظمى من أجمالي السكان ، وتتباين أرقام البطالة في العراق فقد أشارت نتائج ما أجرته وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق إلى أن معدل البطالة في العراق يبلغ (٢٨,١%) عام ٢٠٠٥ فيما تشير تقديرات أخرى إلى أنها تصل إلى النصف ، ويرافق البطالة عدة تبعات سلبية ضارة على المجتمعات تهدد الاستقرار الاقتصادي والأمني والسلام الاجتماعي إذ تظهر تلك التبعات على شكل أمراض اجتماعية ونفسية خطيرة تتحول مع الزمن إلى انحرافات أخلاقية وسلوك أجرامي يصعب معالجته.

ثالثاً: الهجرة الدولية (الخارجية):- تعد الهجرة إحدى ظواهر حركة السكان الميكانيكية (تغير السكان) وقد حظيت بنصيب لا بأس به في الدراسات السكانية وذلك لأن لها أثراً كبيراً على حجم السكان ونموهم كذلك اثارها الاقتصادية والاجتماعية على المناطق الطاردة للسكان والمناطق الجاذبة لهم.

وعليه فالهجرة تأثيرها لا يقتصر على نمو السكان وتوزيعهم وتباين كثافتهم بين منطقتي الأصل والوصول فحسب، أنما يتعدى ذلك إلى خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية ، وما التغير في التركيب العمري والنوعي للسكان إلا انعكاس واضح من انعكاساتها ، إذ غالباً ما يهاجر الذكور – ولاسيما بنسب تفوق كثيراً الإناث – فيترتب على ذلك ارتفاع نسبتهم في المناطق الجاذبة وتدنيها في المناطق الطاردة وهذه حقيقة تؤشرها طبيعة الحركة المكانية – الزمانية السكانية المتواترة.

فالهجرة الدولية تركت آثاراً على الوضع الديموغرافي في العراق ، ويمكن ارجاع مهمة العوامل المؤثرة في الهجرة الدولية إلى متغيرين متداخلين هما السياسات الحكومية المتبعة والأزمات الاقتصادية والحروب التي أثرت في الهجرة بصورة مباشر وكما ورد سابقاً فإن أثرها كبير في عناصر نمو السكان الثلاثة في القرن المنصرم ، ففي عقد السبعينات تركز اهتمام الدولة بالحد من تيارات الهجرة وتحجيم حركتها ، مقابل تشجيع عودة هجرة العقول.

إن تطبيق أي سياسة سكانية ولا سيما ما يتعلق منها بالنمو السكاني يتطلب وجود ظروف ملائمة لذلك، والنمو السكاني يتأثر بعدة مؤثرات اجتماعية واقتصادية وبيئية يصعب تغييرها بسهولة وعلى مدى قصير، لذا يجب وضع سياسة سكانية صريحة لتحقيق مستوى افضل لحياة السكان مستقبلاً.

إن قيام الدولة بوضع سياسة سكانية ما من خلال وضع برامجها يعد امرا يسيرا، الا إن نجاح تلك السياسة وتحقيق النتائج المرجوة منها فذلك امر في غاية الصعوبة، إذ يتوقف ذلك النجاح على عدة متغيرات أهمها نجاح الاجهزة والمنظمات الرسمية وغير الرسمية في توضيح برامج السياسة السكانية واقناع السكان بضرورة الاخذ بها أولاً، وعلى ثقافة السكان ووعيهم بأهمية الاخذ بتلك السياسة وهو الأمر الأهم ثانيا، فضلا عن الظروف التي يمر بها البلد والتي لها أثر كبير في ذلك أيضا، يضاف إلى ذلك إن تغير السياسة السكانية على المدى القصير لم يحقق النتائج المرجوة منها ولاسيما المتعلقة بمسألة تغير النمو السكاني الذي يحتاج إلى سنوات طويلة لتحقيق ذلك.